

## المرتكزات الإبستمولوجية للتفسير القرآني وإشكالية الاختصاص المعرفي دراسة في ضوء الحجج البرهانية ونهج الثقلين

م.م/ حسنين علاء كريم الخاقاني

م.م/ مصطفى رأفت حاتم الابراهيمى

م.م/ سعيد عبيد عباس العيساوي

( تدريسيون بكلية التربية \_ جامعة الكوفة \_ العراق )

تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ١ أبريل ٢٠٢٦ م

### الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المرتكزات الإبستمولوجية للتفسير القرآني، ومعالجة إشكالية الاختصاص المعرفي في فهم النص، في ضوء المقاربة البرهانية ونهج الثقلين. وتنطلق الدراسة من جدلية العلاقة بين عمومية الخطاب القرآني بوصفه نصاً محكماً ذا وحدة بنوية ودلالية، وبين خصوصية المرجعية المعرفية المرتبطة بأهل البيت، باعتبارهم الحاملين لتمام التأويل والإحاطة بأسرار الوحي. واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي برهاني يجمع بين أدوات أصول الفقه والمنطق، بهدف الكشف عن طبيعة التوازن بين حجية الظهور القرآني وإمكان التدبر من جهة، وحصر الكمال المعرفي والإحاطة التامة بالمعصوم من جهة أخرى. كما تناولت البنية المحكمة للنص القرآني، ودورها في منع الاستغلاق، مع التأكيد على ضرورة الائتصاص المعرفي لتحقيق الفهم الكامل. وخلصت الدراسة إلى أن حصر العلم بالمعصوم هو حصر إحاطة وكمال لا يمنع التدبر المنضبط، وأن اليقين العقدي يتحقق من خلال التكامل بين الحجة العقلية والحجة النقلية المتمثلة في الثقلين. كما توصي الدراسة باعتماد منهج علمي رصين يوازن بين المرجعية التراثية والتحليل البرهاني، بما يسهم في صون النص القرآني من القراءات المنحرفة وربط المعرفة بالممارسة العقدية.

### الكلمات المفتاحية:

( التفسير القرآني، الإبستمولوجيا، الاختصاص المعرفي، حجية الظهور، نهج الثقلين )

## Abstract :

This study aims to examine the epistemological foundations of Qur'anic interpretation and to address the problem of epistemic specialization in understanding the Qur'anic text, within the framework of a demonstrative (burhāni) approach and the paradigm of the Two Weighty Authorities (al-Thaqalayn). The research explores the tension between the universality of the Qur'anic discourse—characterized by structural coherence and semantic unity—and the particularity of authoritative knowledge attributed to the Ahl al-Bayt, regarded as the custodians of complete interpretation and comprehensive understanding of revelation.

The study adopts a demonstrative analytical methodology that integrates principles of Islamic jurisprudence (uṣūl al-fiqh) and logic, aiming to articulate the balance between the evidential authority of apparent meanings (ḥujjiyyat al-zuhūr) and the accessibility of reflective interpretation on the one hand, and the exclusivity of complete knowledge and interpretive perfection attributed to the infallible on the other. It further examines the coherent structure of the Qur'anic text and its role in preventing ambiguity, while emphasizing the necessity of epistemic alignment with authoritative guidance for achieving comprehensive understanding.

The findings indicate that restricting knowledge to the infallible pertains to completeness and totality rather than negating disciplined interpretation. Moreover, doctrinal certainty is achieved through the integration of rational evidence and transmitted authority, represented by al-Thaqalayn. The study recommends adopting a rigorous methodological approach that harmonizes traditional authority with demonstrative analysis, ensuring the protection of the Qur'anic text from misinterpretation while linking knowledge to doctrinal practice.

## Keywords:

(Qur'anic interpretation, epistemology, epistemic specialization, authority of apparent meaning, al-Thaqalayn)

## المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة للمؤمنين، وصلى الله وسلم وبارك على صاحب الحوض والكوتر، من خوطب بالوحي فكان أهلاً لبيانه، وعلى آله الطيبين الطاهرين الأئمة على تأويله، والراسخين في علمه، سفن النجاة وأركان الهدى.  
أما بعد .. فلقد استندت الى فيض كتاب الله الحكيم ، ومنه ينطلق هذا البحث ليمخر عباب المعرفة القرآنية، متخذاً من "إبستمولوجيا التفسير" مرتكزاً لفك الرموز الغائرة في بنية النص وحركية الفهم البشري.

## اشكالية البحث :

إنَّ الإشكالية الجوهرية التي يقرع البحث أبوابها تكمن في تلك الجدلية القائمة بين ماهية النص القرآني بوصفه نصاً محكماً ذا وحدة موضوعية ومصدرية متعالية، وبين حدود الطاقة البشرية في استنطاق مراد الله؛ فهل التفسير متاح لكل ذي لغة، أم أنه اختصاص معرفي حصري لأهل بيت النبوة (b) ؟

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا الاستقصاء في كونه محاولة برهانية جادة لردم الفجوة بين القول بحجية الظهور القرآني وبين الإقرار بالانفراد المعرفي للمعصوم، باعتباره العدل الملازم للكتاب بنص حديث الثقلين، ومن أجل الإحاطة بهذا المشهد المعرفي، انتظم البحث في مبحثين؛ استعرض الأول منهما المرتكزات البنيوية للنص من حيث أحكامه ووحدته، فيما انبرى الثاني لتشريح إشكالية الاختصاص، محاولاً الجمع بين أصالة الظهور واليقين بكون آل محمد هم الأمناء الحقيقيون على التأويل والمحيطون بأسرار الوحي.

ركزت هذه الدراسة على الأدوات اللغوية والعقلية التي استخدمها المفسرون عبر التاريخ، وحاولت وضع قواعد عامة لفهم النص، وما يتميز به البحث أنه ركز على "الإبستمولوجيا البرهانية"، أي أنه لا يكتفي بسرد المناهج، بل يُشرِّح بنية النص (المصدرية والإحكام) ويحل إشكالية العلاقة بين "الظهور" و"الاختصاص المعصومي" بأسلوب فلسفي عقدي عميق.

يُقدم هذا البحث إضافة نوعية للمكتبة القرآنية والعقدية من خلال التركيب المعرفي في الجمع بين علوم القرآن (كالإحكام) وبين علم الأصول (كحجية الظهور) لخدمة العقيدة (الاختصاص المعرفي لأهل البيت (b)، و المقاربة البرهانية تكمن في الانتقال بمفهوم "تفسير أهل البيت" من الحيز التعبدية الصرف إلى الحيز "البرهاني الإبستمولوجي، مما يجعل البحث قادراً على محاورة النخب الفكرية المعاصرة.

وختاماً، فإن ما ورد في ثنايا هذا البحث هو جهد إنساني قاصر، فإن أصاب فبفضل الله تعالى وتسدّد حججه الميامين (b) وتوفيق من أودع فينا سراج العقل، وإن كبا به القلم أو قصرت به العبارة فمن نفسي الأمانة، وحسي أي طرقت باب مدينة العلم، والتمست الهدى من نهج الثقلين، راجياً من المولى القدير أن يتقبل هذا النزر اليسير في صحائف القبول، وأن يجعله نافذة لترسيخ العقيدة الحقة في قلوب المؤمنين، والحمد لله رب العالمين.

## المبحث الأول:

(المرجعية المعرفية والحجج البرهانية للتفسير القرآني)

تمهيد: برهان "المرجعية المعرفية" (الربط المنطقي بين النص والمفسر):

إن النص القرآني بطبيعته يحوي العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين ومن الناحية البرهانية، فإن القول بترك النص دون مفسر معين، ومعصوم يمتلك "الاختصاص المعرفي" يؤدي إلى "نقض الغرض" من الهداية؛ إذ تصبح الحقيقة عرضة للاختلاف والضياع لذا يقول العلامة "إن منصب الإمامة يقتضي الاختصاص بالعلم اللدني الذي لا يخطئ في فهم مراد الله، فالمعصوم هو الميزان الذي تُعرض عليه الآراء، وبدونه يتحول القرآن إلى نص صامت ينطق به الرجال حسب أهوائهم."()

**المطلب الأول:** المرتكزات الإبستمولوجية (المعرفية) في التفسير القرآني:

قبلولوج في غمار الدراسة، يقتضي المنهج العلمي تحديد مفهوم (الإبستمولوجيا) إجرائياً في هذه الدراسة؛ فهي تُمثل (العلم الذي يدرس العلم)، ونعني بها هنا: فحص الأسس المعرفية التي ينبثق منها الفهم القرآني، والتحقق من الأدوات الموصلة لليقين، لتمييز المنهج البرهاني المستند للثقلين عن المناهج التأويلية القائمة على الظن. ( )  
الإبستمولوجيا: (Epistemology) مصطلح يوناني مؤلف من شطرين (Episteme): وتعني علم، و (Logos) وتعني دراسة أو نقد، ويُقصد بها "نظرية المعرفة."()

**المرتكز الأول:** أصالة المصدر الإلهي والتعالّي المعرفي للنص:

تنهض القراءة التفسيرية للقرآن الكريم على مرتكز أساسي قوامه الإقرار بكونه وحياً إلهياً متعالياً في مادتيه اللفظية والمعنوية، بلغه الرسول بلسان عربي مبين، دون أدنى تصرف بشري. ( )

يستند هذا الإقرار إلى برهان "الإعجاز" الذي يرفع النص عن رتبة الأنماط القولية البشرية إلى مقام "التعالى المصدري" المعصوم، وتستتبع هذه المصدرية لوازم معرفية حاسمة؛ أبرزها نزاهة النص عن الخطأ، مما يجعله الحجة الإلهية الأوثق. ( )

إن هذا المرتكز يحول التفسير من مجرد ترف فكري أو لغوي إلى مشروع هادف يسعى لتأصيل القيم العقائدية وفق الرؤية الكونية للوحي ( ) ، فالتعالى المعرفي يقتضي أن النص لا يخضع للمحددات الزمانية والمكانية التي تحكم النصوص البشرية، بل هو مهيم عليها بصفته "تبياناً لكل شيء" ( ) ، كما أن إثبات "أصالة المصدر" يقطع الطريق أمام القراءات الحدائية التي تحاول "بشرنة" النص أو اعتباره مجرد انعكاس لثقافة عصر النزول، فالوحي باللفظ والمعنى يمنح القرآن سلطة معرفية مطلقة تتجاوز الظرفية التاريخية. ( )

### المرتكز الثاني: إحكام الصياغة بوصفه ضماناً للاتساق النبوي:

إن القول بإحكام الصياغة القرآنية يتجاوز التوصيف البلاغي المجرّد ليدخل في عمق الهندسة المعرفية للنص؛ إذ تقوم صفة "الحكيم" التي وسم بها القرآن مصدره ونفسه بدور "الدليل الإجرائي" على كمال المنظومة البيانية ( ) ، فالحكمة في جوهرها هي وضع الشيء في موضعه الأليق به تحقيقاً لغرض إنجاز "أفضل المخرجات" بأحكام الوسائل، ومن ثمّ يصبح وصف "تنزيل الحكيم" مرادفاً منطقياً لصدور نص يمتنع عليه الاضطراب أو التفاوت النبوي. ( )

هذا الإحكام يتجلى بوضوح في تحويل المعرفة الإلهية المطلقة إلى صياغة لغوية منضبطة، حيث تعمل هذه الصياغة كضمانة حاسمة لتحقيق "الاتساق النبوي" الذي يجعل من آيات الكتاب وحدة عضوية لا تقبل التجزئة أو التناقض، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. ( ) يظهر الاتساق النبوي في النص القرآني من خلال "النظم المعجز" الذي يربط بين المفردة وسياقها، وبين الآية ومحيطها، وصولاً إلى الترابط الكلي بين السور؛ إذ إن اختيار كل حرف وكلمة خاضع لنظام "الموضعية الدقيقة" التي لا تسمح بالاستبدال أو التقديم والتأخير إلا لغرض معرفي مقصود ( ) ، وهذا الترابط هو الذي يمنح النص "الحاكمية البيانية"، حيث يفسر بعضه بعضاً ويشهد بعضه على بعض، مما يمنع المفسر من الانزلاق نحو "القراءات التجزيئية" التي تفصل الآيات عن سياقاتها اللحاقيه والسابقة، فكل آية هي لبنة في بناء كلي محكم الصنع والغاية. ( )

على الصعيد الأصولي والمنطقي، يُعد هذا الإحكام هو الضمانة الموضوعية لـ "حجية الظهور السياقي؛ فالمتكلم الحكيم حينما يصيغ كلامه بهذا المستوى من الإتقان، فإنه يضع قرائن الاتساق داخل بنية النص لضمان وصول المراد الجدي دون لبس ( ) ، إن هذا النوع من الإحكام الصياغي لا يحفظ فقط المعنى اللغوي، بل يؤصل للقيم العقائدية والتشريعية وفق رؤية كونية ثابتة، تجعل من القرآن نظاماً معرفياً متكاملًا يتسم بالديمومة والتعالى، ويستعصي على أي محاولة لتفكيك عراه أو إثبات الخلل في نظم آياته. ( )

### المرتكز الثالث: تألف المقاصد في النص القرآني بوصفه أثراً للحكمة الإلهية:

يتقرر في هذا المرتكز أن النص القرآني يمتلك بنية مقاصدية متألّفة ومنسجمة، حيث يُعد تنزه الخطاب عن التناقض أو التضارب ضرورةً منطقية ومعرفية نابعة من صدوره عن "العليم الحكيم"، وتتصل وجه البرهنة في أن خلو القول من التناقض والاضطراب هو من أسْمَى لوازم الحكمة الإلهية، إذ إن الحكيم يضع مقاصده في نسق يشد بعضه بعضاً وصولاً إلى الغاية الهادية، ويستند هذا التأصيل المقاصدي إلى التصريح القرآني في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾، حيث جعل الوحي من "عدم الاختلاف" دليلاً حاسماً على وحدة المصدر وتألف المقاصد. ( )

إن هذا التألف يتجاوز مجرد التوافق اللفظي ليصل إلى "الوحدة الموضوعية" التي تمنع تضارب الغايات التشريعية مع المبادئ العقائدية؛ فالمقاصد القرآنية تتحرك في مدار واحد يخدم كمال الإنسان ( )، وفي هذا السياق، يؤكد المنهج المعرفي لأهل البيت (عليهم السلام) على هذه الوحدة البنوية والمقاصدية للنص؛ فقد روي عن الإمام علي (عليه السلام) قوله: "وإنَّ القرآنَ لِيُصدِّقَ بعضه بعضاً، وإنه لا يختلف بعضه عن بعض". وهذا التصديق البيني هو الثمرة الطبيعية لـ "إحكام الصياغة" كما جاء ذلك في (المرتکز الثاني)، حيث تضمن الصياغة المنضبطة وهي عدم انحراف المقاصد عن غاياتها الكلية، مما يوفر للمستنبط والباحث أرضية صلبة لاستجلاء المراد الإلهي دون الوقوع في شرك التجزئة. ( )

كما أن تألف المقاصد يعكس "التعالی المعرفي" للنص؛ فبينما تخضع النصوص البشرية لعوامل النسخ المعرفي والعدول عن الرأي نتيجة المحدودية الزمانية، يظل النص القرآني محتقلاً بتألفه المقاصدي رغم امتداد زمن النزول وتعدد القضايا التي عالجه ( )، إن هذا الإحكام المقاصدي يفرض على القراءة التفسيرية أن تنظر إلى النص كمنظومة متكاملة، بحيث يفهم الخاص في ظلال العام، ويُفسر الجزئي في إطار الكلي، وهو ما يحقق "الاتساق البنوي" في أرقى صور الصدور الإلهي. ( )

#### المرتکز الرابع: واقعية النص والمواءمة بين الاستنباط والحقائق الموضوعية:

يُعد مبدأ "الواقعية المعرفية" في الخطاب القرآني من أشد المرتكزات رصانةً في ضبط بوصلة الاستنباط؛ إذ ينطلق من ضرورة اتساق المحتوى الوحياني مع الحقائق الوجودية الثابتة. ( )  
إن القول بانفصال النص عن الواقع الموضوعي يؤدي بالضرورة إلى استنباطات تجريدية تقتقر إلى "المطابق الخارجي"، وهو ما يتنافى مع صفة "الحق" التي أسبغها الشارع على كتابه ( ). فالمواءمة هنا ليست مجرد ترف فكري، بل هي "قرينة لبية" تحف بالنص وتمنع من انعقاد ظهورات تصادم الضرورات العقلية أو السنن الكونية القطعية. ( )

ورغم أن النص القرآني لم يصف محتواه بـ "المعقول" كصفة بنوية جامدة، إلا أن الإلحاح على "فعل التعقل" كحركة إدراكية إلزامية يجعل من العقل أداة فحصٍ لمطابقة الاستنباط مع الغايات المقاصدية ( ). إن القيمة العلمية لأي قراءة تظل رهناً بمدى مواءمتها لهذا الاتساق؛ فكلما تصادم الاستنباط مع حقيقة موضوعية (تاريخية أو علمية أو منطقية)، كشف ذلك عن خلل في "آلية الاستنطاق" لا في أصل النص ( ). إن هذا المرتکز يعمل كـ "ميزان" يضبط مسار المفسر ويمنعه من الانزلاق نحو التأويلات الأسطورية التي تعزل الدين عن منطق الحياة الحقيقي. ( )

#### المرتکز الخامس: غائية الخطاب والهداية كمحرك منهجي للمفسر:

تحدد ماهية القرآن الكريم في الوعي الاستنباطي بوصفه مشروعاً لـ "الهداية الشاملة"، وهي الغاية القصوى والمقصد الأسمى الذي ينتظم سائر الحقول المعرفية للنص، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ ( ). إن هذا المرتکز الغائي لا يعمل كمجرد وصف خارجي، بل هو "محرك منهجي" يفرض على المفسر استحضر البعد المقاصدي في كل عملية استنطاق دلالي؛ فـ "هدية القرآن" تمنح المستنبط منهجاً شمولياً يتجاوز الانكفاء على النظر التجزيئي المحدود، ليرى النص كمنظومة متكاملة تستهدف صياغة الوجود الإنساني وتوجيهه. ( )

إن تفعيل "غائية الهداية" كأداة منهجية يخرج التفسير من دائرة الترف اللغوي أو الجمود التاريخي إلى فضاء الحركية والفاعلية؛ إذ تصبح الآية في ظل هذا المرتکز ليست مجرد خبر عن ماضٍ، بل هي خطاب موجه يحمل "عناصر الهداية" العابرة للزمان والمكان ( ). ومن ثم، فإن أي استنباط يغفل عن هذا البعد الغائي أو يصطدم مع المقصد العام للهداية، يفقد مبرر وجوده كجهد تفسيري منضبط؛ فالقيمة العلمية للقراءة التفسيرية تُقاس بمقدار قدرتها على استظهار "نور الهداية" الكامن في عمق النص، وربطه بالواقع الإنساني بمختلف تجلياته ( ). وبناءً عليه، يمثل هذا المرتکز ضابطاً معيارياً يمنع من "تفتيت النص" ويحقق الوحدة العضوية بين الدلالة اللفظية والمقصد الغائي ( )

## المطلب الثاني: الإشكالات المعرفية حول اختصاص بيان المعصوم ومستويات النفاذ للنص:

### ١- القرآن الكريم : المرجعية البرهانية:

يُعد القرآن الكريم المصدر الأول والأساس لإثبات مشروعية وإمكانية فهمه وتفسيره؛ إذ تضافرت الآيات في الحث على التفاعل المعرفي مع النص، ويمكن استجلاء هذا البرهان عبر النقاط الآتية:

١. برهان "غائية الإنزال" والتعقل:

أكد التنزيل في مواضع عديدة أن الغاية من جعل القرآن "عربياً" هي تمكين القوى العقلية من إدراكه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ( ) ، فلو كان النص مستغلقاً على العقول، لكان الحث على التعقل "تكليفاً بالمحال ودعوة للغو، وهو ما يتنافى مع حكمة الباري عز وجل؛ فتعليق التعقل على الإنزال العربي دليل قطعي على إمكانية النفوذ إلى معانيه.

### ٢. مقتضى الأمر بالتدبر:

جاء الأمر بالتدبر في مقام الاحتجاج على المنكرين وإقامة الحجة على أولي الألباب، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ( ) ، والتدبر لغةً هو النظر في عواقب الأمور ومآلات الألفاظ ( ) ، وهو فرعٌ عن الفهم والإدراك ؛ إذ لا يعقل الأمر بالتدبر فيما لا يمكن فهمه ، فدلالة الآية صريحة في أن القرآن ميسر للتدبر الذي يكشف عن وحدة النظم ونفي الاختلاف ( ) .

### ٣. التدبر كطريق للبركة والتذكر:

ربط القرآن بين إنزاله وبين صيرورته مادةً للتدبر والاعتاظ، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ( ) ، إن لام العلة في قوله "ليدبروا" توضح أن العلة الغائية من وراء الإنزال هي أعمال الفكر في الآيات؛ مما يثبت أن التفسير والتدبر ليس مجرد "جواز" بل هو "هدف" وُضع النص لأجله، ولا تتحقق بركته إلا من خلال سبر أغواره واستجلاء مقاصده.

### ٢. السنة: المرجعية البرهانية (السنة النبوية والعنزة الطاهرة)

تُمثل السنة الشريفة البرهان العملي والمنهجي الأتم على إمكانية تدبر النص القرآني وجواز تفسيره؛ إذ لم تكتفِ النصوص النبوية والولائية ببيان الأحكام، بل أرست "قواعد معرفية" تجعل من القرآن المرجع الأول والمنار الهادي عند الالتباس، ويتجلى ذلك في المحاور الآتية:

أ. المرجعية المعيارية (أحاديث العرض):

تجلى هذا البرهان في التوجيه النبوي الصريح بجعل الكتاب ميزاناً لصحة المأثور، كما في قوله: «ما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فاتركوه» ( ) ، إن هذه المعيارية تقتضي بالضرورة أن يكون النص القرآني في كليته ومقاصده متاحاً للإدراك والفهم ؛ إذ يمتنع عقلاً ومنطقاً اتخاذ "المبهم" أو "المستغلق" معياراً للحكم على غيره ، فثبت أن القرآن بيانٌ شاخص يُعرض عليه القول.

ب. المنهج التعليمي وتأسيس الاستنباط:

كرّس أئمة أهل البيت ((b منهجاً تعليمياً يهدف إلى ربط الفروع بالأصول القرآنية لترسيخ ملكة الاستنباط لدى الأصحاب ، ومن شواهد ذلك الاستدلال البياني للإمام الصادق (ـ) في فقه الموضوع حين قال: «يُعرف هذا وأشباهه من كتاب الله (ـ)» لقول الله تعالى : {بِرُؤُوسِكُمْ} ، ففهمنا من مكان الباء أن المسح ببعض الرأس» ( ) وهذا يكشف عن أن دلالات الألفاظ القرآنية (كحروف الجر وغيرها) هي مادة خصبة للاحتجاج العقلي واللغوي.

ج. القرآن بوصفه دليلاً عند الفتن:

تواترت النصوص في الحث على التمسك بالقرآن عند اشتباه الأمور، كقول النبي: «: فإذا التبتت عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن.. فإنه الدليل يدلُّ على خير سبيل، وهو كتابٌ فيه تفصيل وبيان وتحصيل» ( ) ، وصفه بالبيان والتفصيل ينفي دعوى حجب معانيه عن العقول، بل يثبت أنه المرجع الذي يُفزع إليه للاستضاء بفهمه. د . الحث على التفقه وتدبر المحتوى:

جاءت الدعوة للتفقه في القرآن بوصفه حياة للقلوب ومصدراً للوعي، كما في قول أمير المؤمنين: « ( - ) تعلموا القرآن فإنه أحسن الحديث، وتفقهوا فيه فإنه ربيع القلوب» ( ) . إن الأمر بالتفقه (وهو مبالغة في الفهم) يبرهن على أن آيات الكتاب ليست مجرد أورد للتعبد اللفظي، بل هي نصوص قابلة للغوص في أعماقها واستخراج كنوزها المعرفية.

### المطلب الثالث : إشكالية "القصور البشري" أمام "الكمال الوحياني": "

يعتمد البرهان هنا على "السنخية"؛ فالعلم بالقرآن (وهو كلام الله القديم والمطلق) يتطلب وعاءً طاهراً ومنزهاً عن الخطأ (العصمة) ، والعقل البشري المحدود لا يمكنه الإحاطة المطلقة بالمطلق، لذا كان الاختصاص المعرفي "رتبة وجودية" لا مجرد تحصيل دراسي قال الشيخ الأملّي: "إن العلم المحيط بالقرآن لا يتأتى عن طريق النظر والاستدلال البشري وحده، بل هو فيض إلهي يختص به من طهرهم الله تطهيراً، فهم وحدهم الذين يمسون حقيقته الكبرى. ( )"

إن الاعتراف بالاختصاص المعرفي ليس محصوراً في كتب الإمامية، بل إن أمهات المصادر عند مدرسة الخلفاء تؤكد رجوع كبار الصحابة لعلي ( - ) في معضلات التفسير، مما يؤكد برهان "الأعلمية" الذي هو أساس الاختصاص روى ابن سعد في طبقاته "ما نزل من القرآن آية إلا وعلي يعلم فيم نزلت وأين نزلت، إن ربي وهب له قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً. ( )"

### المبحث الثاني:

(اختصاص التفسير وإشكالية التراتبية المعرفية في الفهم)

توطئة: في مقتضى الأصل المعرفي:

يستقر التحقيق الأصولي على أنّ "إمكان الفهم" للنص القرآني هو الأصل الموضوعي الذي تبتني عليه فكرة التشريع؛ إذ إنّ القرآن الكريم لكونه بلسان عربيّ مبين، يمتلك "ظهوراً ذاتياً" يجعله قابلاً للإدراك من قبل من أحاط بآلات اللغة وقواعد المحاوراة العقلانية ( ) ، ومع التسليم بالتفاوت الرتبي في مستويات الاستنباط، فإنّ دعوى "استغلاق النص" عن غير المعصوم تصطدم صراحةً بالمرتكزات الغائية (الهداية) التي تقتضي عقلاً "القدرة على نيل المقصد"؛ إذ إنّ الخطاب بـ (التدبر) في اللغة يعني النظر في مآلات المعاني ( )، وهو فرعٌ عن إمكانية النفوذ إلى لباب النص وعلية ، فإنّ حصر الفهم في دائرة المعصوم — بالمعنى المطلق — يتطلب دليلاً يقوى على تخصيص هذه العمومات القرآنية والسيرة العقلانية الممضاة. ( )

يجب التفريق في البحث بين "حجية الظهور العرفي" المتاحة للعلماء، وبين "حقيقة التأويل" المختصة بأهل البيت (b) إن إشكالية الاختصاص تُحل من خلال بيان أن المجتهد ينال "ظاهر الخطاب" لإبراء الذمة، بينما ينفرد المعصوم بـ "مقاصد الخطاب" وواقع الحقائق القرآنية ذكر الميرزا النائيني هذا الأمر فقال: "القدر المتيقن من اختصاص أهل البيت بالعلم هو ما يرجع إلى بطون القرآن وأسراره وتأويله الذي لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، أما الظواهر فهي حجة للمجتهد شريطة عدم مخالفة الأثر الثابت عنهم ( )".

**المطلب الأول:** الاتجاهات المعرفية في مسألة اختصاص المعصوم بالتفسير  
أولاً: مسلك التقييد بالأثر (الرؤية الأثرية):

ذهبت جملة من الاتجاهات إلى تضييق دائرة الاستقلال الفهمي للعقل البشري، ويتمثل ذلك في مسلكين:

- 1 - الاتجاه الاحترازي (المنهجي): ما ذهب إليه الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) والطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) من ضرورة استناد التفسير إلى "الأثر الصحيح"، تحذيراً من "التفسير بالرأي" الذي يقطع الصلة بين النص ومصدره. ( )
- 2 - الاتجاه الانحصاري (الأخباري): ما قرره المحدثون كأمين الاسترآبادي والحر العاملي بوجود الانحصار في "السماع عن الصادقين" في استنباط المعارف الشرعية. ( )
- 3 - توجيه تحليلي: يرى المحققون أن هذا الحصر ليس نفيًا لـ "إحكام الصياغة" القرآنية، بل هو "ضمانة للاتساق" مع السنة؛ فالحصر هنا "إجرائي" لضمان عدم اضطراب الفهم، لا "بنوي" ينفي وجود المعنى في الظاهر. ثانياً: التراتبية المنهجية في حجية المفسرين: ينقسم المفسرون بحسب مقتضى الحجية إلى صنفين:
  - 1 - المفسر المعصوم: وحجيته ذاتية مطلقة، بوصفه "العدل" الملازم للكتاب، والمالك الوحيد لـ "التعالي المعرفي" المحيط بظاهره وباطنه.
  - 2 - المفسر المجتهد: وتعتمد حجيته على "الانضباط المنهجي" والمواءمة بين الاستنباط والقرائن النقلية، وهنا يُرفض "الاجتهاد المنفصل" لكونه يخل بمرتكز "واقعية النص" ويؤدي إلى افتراء المعنى على الله تعالى. ( )

**المطلب الثاني:** المرتكزات البرهانية لنظرية "الاختصاص المعرفي":

تستند دعوى الاختصاص إلى ركائز نصية تعيد صياغة العلاقة بين النص والمطهرين:

- 1 - برهان الطهارة المعرفية: في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ( ) ، حيث يتم توجيه "المس" إلى الإدراك اللدني العميق الذي يتجاوز الحروف إلى الكنوز المكنونة. ( )
- 2 - برهان المرجعية الحصرية: الاستناد لقول الإمام الباقر: « ( ) إنما يعرف القرآن من خوطب به»؛ لبيان أن النص له "شيفرة معرفية" خاصة لا يفك رموزها إلا أهل بيت النبوة. ( )

**المطلب الثالث:** المقاربة النقدية وتحقيق القول في الحصر (الرأي الجمعي)

يمكن حل إشكالية الحصر بما يحفظ للقرآن و"واقعيته" وللمعصوم "خصوصيته":

التفريق بين "أصل الفهم" و"كمال الإحاطة": إن الحصر الوارد في النصوص هو حصر كمال (إحاطة بالظاهر والباطن والتأويل)، بينما "المرتبة الظاهرية" المنسجمة مع لغة العرب تبقى حجة ومتاحة للمجتهد بعد استيفاء البحث عن القرائن. ( )

يُمثل اختصاص أهل البيت (b) بعلم القرآن أحد الركائز الجوهرية في المنظومة المعرفية الإمامية، إلا أن هذا الاختصاص يثير إشكالية إبستمولوجية حول حدود "الفهم البشري" العام للنص، هل الحصر الوارد في الروايات هو حصرٌ منعٌ للتدبر، أم هو حصرٌ كمالٍ للإحاطة؟

أولاً: تفكيك دلالة "إنما يعرف القرآن من خوطب به"

تُعد قاعدة "من خوطب به" المحور الأساس في فهم طبيعة الاختصاص المعرفي، وأن "الخطاب" في الرتبة الإبستمولوجية العليا ليس مجرد سماع الألفاظ أو إدراك القواعد اللغوية، بل هو "تلقّي لدني" لمرادات الوحي في نشأتها الأولى.

إن حصر المعرفة بمن خوطب به هو حصرٌ لـ "العلم الكلي الإحاطي" الذي يجمع بين (التنزيل) و(التأويل)، وبين (المحكم) و(المتشابه) في وحدة موضوعية لا تقبل الخطأ ( ) ومن هنا، فإن المعصوم لا يُقدّم "رأياً" في النص، بل يُقدّم "كشفاً" عن الواقع المراد إلهياً، وهذا ما يسمى بـ "الانتماء المعرفي". ( )

ثانياً: التمييز بين "حصر الإحاطة" و"حجية الظهور":

لرفع التهاافت الظاهري بين وجوب التدبر وبين اختصاص المعصوم بالعلم، لابد من التفريق بين مستويين من المعرفة:

1 - المستوى الإحاطي (التأويلي): وهو العلم ببطون القرآن وحقائقه التي لا يمسه إلا المطهرون، وهذا هو مورد "الاختصاص المطلق."()

2 - المستوى العرفي (التفهيمي): وهو العمل بظواهر الكتاب وفق قواعد المحاوراة العقلانية، وهذا ما أقرته المرجعية العلمية لعلماء الأمة ومجتهديها، شريطة أن لا يصدّم هذا الفهم نصاً صريحاً عن العترة. ()  
إنّ هذا المرتكز يمنع من السقوط في فخ "الاستغراق المطلق" الذي يؤدي إلى تعطيل النص، كما يمنع من "الانفلات التأويلي" الذي يدعيه أصحاب القراءات الحدائثية. ()

#### الخاتمة:

- 1- في المرتكزات النصية: أثبت البحث أن القرآن الكريم نصٌ "متعالٍ مصدرياً" و"محكم بنبويّاً"، مما يجعل من عملية التفسير نشاطاً منضبطاً بغايات الهداية، وليس ترفاً فكرياً أو تأويلاً ذاتياً منفصلاً عن واقعية النص.
- 2- في الحجج البرهانية: تضافرت أدلة الكتاب والسنة والعقل على أن "إمكان الفهم" هو الأصل الموضوعي للتكليف، وأن القرآن "بيان" لا يجوز وصفه بالاستغراق المطلق الذي يعطل مقتضى الحكمة الإلهية.
- 3- في إشكالية الاختصاص: خلص البحث إلى أن الحصر الوارد في الروايات الشريفة هو "حصر إحاطة وكمال" يختص بالمعصومين (b) لإدراك بواطن النص وتأويله، بينما يبقى "الفهم الظاهري المنضبط" حجة مشروعة للمجتهد بعد استيفاء القرائن النقلية.
- 4- في التكاملية المنهجية: إن التفسير الصحيح هو الذي يزوج بين "قواعد المحاوراة العقلانية" وبين "المرجعية المعصومة"؛ فلا استغناء عن العقل في التدبر، ولا استغناء عن العترة في الضبط والتسديد.

#### توصيات البحث:

- 1- تأصيل المنهج الإبستمولوجي: نوصي المؤسسات الأكاديمية والحوزوية بضرورة تدريس "نظرية المعرفة" كمدخل أساسي لعلوم التفسير، لتمكين الباحث من التمييز بين (اليقين البرهاني) و(الظن الاستحساني) في فهم النص الشريف.
- 2- تفعيل القواعد الأصولية: ضرورة الاعتماد على أدوات "أصول الفقه" و"المنطق" كضمانات إبستمولوجية تمنع الانزلاق نحو التفسير بالرأي أو التأويلات العيئية التي تبتعد عن روح اللغة ومقاصد الوحي.
- 3- التكامل المعرفي: نوصي الباحثين بالجمع بين "الظهور العرفي" للنص وبين "البيان المعصومي" (منهج الثقلين)، فالعقل يستنطق النص، والعترة تضبط حدود الاستنطاق وتكشف عن بواطنه المحجوبة.
- 4- التصدي للشبهات الحديثة: العمل على توظيف هذا البحث في الرد على القراءات المعاصرة التي تحاول نزع "الحجية" عن النص القرآني بحجة تاريخية النص أو نسبية الحقيقة.

## المصادر

القرآن الكريم.

- ١ الإقتان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، (ط١، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة: ١٤٢٦هـ).
- ٢ التسنيم في تفسير القرآن: الشيخ عبد الله جواد آملّي، (ط١، تحقيق: علي إسلامي، مركز نشر إسرائ، قم المقدسة: ١٤٢٠هـ).
- ٣ تفسير العياشي: محمد بن مسعود العياشي، (ط١، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران: ١٣٨٠هـ).
- ٤ التمهيد في علوم القرآن: الشيخ محمد هادي معرفة، (ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤١٦هـ).
- ٥ دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة): السيد محمد باقر الصدر، (ط٢، مجمع الفكر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤٢١هـ).
- ٦ دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، (ط٥، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة: ١٤٢٤هـ).
- ٧ فوائد الأصول: تقارير بحث الميرزا النائيني للشيخ محمد علي الكاظمي، (ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤٠٤هـ).
- ٨ الفوائد المدنية: الميرزا محمد أمين الإسترآبادي، (ط١، تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤٢٤هـ).
- ٩ الكافي: الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، (ط١، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، دار الحديث، قم المقدسة: ١٤٢٩هـ).
- ١٠ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلي، (ط٩، تحقيق: السيد إبراهيم الموسوي الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤٢٢هـ).
- ١١ لسان العرب: ابن منظور الأنصاري، (ط٣، دار صادر، بيروت: ١٤١٤هـ).
- ١٢ الأسس المنطقية للاستقراء: السيد محمد باقر الصدر، (ط٤، دار التعارف للمطبوعات، بيروت: ١٩٨٢م).
- ١٣ مجمع البيان في تفسير القرآن: الشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، (ط١، تحقيق: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت: ١٤١٥هـ).
- ١٤ المدرسة القرآنية: السيد محمد باقر الصدر، (ط٢، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم المقدسة: ١٤٢٤هـ).
- ١٥ المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، (ط١، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق: ١٤١٢هـ).
- ١٦ المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر، (ط١، تحقيق: مجمع الفكر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤٢٦هـ).
- ١٧ الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي، (ط١، منشورات جماعة المدرسين، قم المقدسة: ١٤١٧هـ).
- ١٨ نهج البلاغة: ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين (ؑ)، (ط١، تحقيق: الشيخ قيس بهجت العطار، مركز البحوث في دار الحديث، قم المقدسة: ١٤٣٢هـ).
- ١٩ أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر، (ط١، تحقيق: مجمع الفكر الإسلامي، قم المقدسة: ١٤٢١هـ).
- ٢٠ بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: العلامة محمد باقر المجلسي، (ط٢، تحقيق: السيد إبراهيم الميانجي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٤٠٣هـ).
- ٢١ البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم البحراني، (ط١، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم المقدسة: ١٤١٥هـ).
- ٢٢ البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، (ط١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة: ١٣٧٦هـ).

- ٢٣ البيان في تفسير القرآن: السيد أبو القاسم الخوئي، (ط١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم المقدسة: ١٤٣٠هـ).
- ٢٤ التبيان في تفسير القرآن: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، (ط١، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٤٠٩هـ).
- ٢٥ التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، (ط١، الدار التونسية للنشر، تونس: ١٩٨٤م).